١,١ مليار ليرة إيرادات نقل الحسكة في العام الماضي

| الحسكة- دحام السلطان

كشف مدير النقل في محافظة الحسكة عثمان السلمان لـ«الوطن» أن المديرية حصّلت لقاء رسوم المعاملات المنفذة والخاصة ١,١ مليار ليرة سورية.

وبيّن السلمان أن المديرية أنجزت ٣٨١٦٢ معاملة، منها تسجيل لأول مرة بعدد ٣٦٨ معاملة و٥١٧٤ معاملة نقل الملكية، إضافة إلى نقل القيود من المديرية ١٩٨٣ معاملة وإلى المديرية ٨٨٣ معاملة، ومعاملات تجديد التراخيص ٨٤٩٧ معاملة وبيانات القيد ٥٠٧٢ معاملة والتبدلات الفنية ١٢٠ معاملة وبقية المعاملات ١٦١١٠ معاملة، موضحاً أن المديرية ومنذ بداية العام الجاري ولغاية يوم الخميس الماضي أنجزت ٥٠ معاملة تسجيل لأول مرة و٧٧٣ معاملة نقل ملكية و٢٦٥ معاملة نقل قيود من المديرية و٧٦ معاملة نقل قيود إلى المديرية و١٣٥٩ معاملة نقل ترخيص و٨٦٩ معاملة بيانات قيد و١٠٨ معاملات تبدلات فنية ليكون مجموع المعاملات التي تم إنجازها ٥٢٦٩ معاملة، ليقابلها من الرسوم المالية التي تم تحصيلها مبلغ ١٦٧,٩ مليون ليرة سورية.

وبيّن مدير النقل أن وزارة النقل قامت برفد المديرية مؤخراً بعشرة أجهزة حواسيب وطابعتي «إسكنر»، مؤكداً أن الصعوبات التي لا تزال تعرقل سير العمل في المديرية بالدرجة الأولى، تكمن في الآلية التي يجري عليها العمل بين مديرية النقل ودائرة أملاك الدولة في المحافظة، التي أثّرت سلباً في معاملات المواطنين نتيجة للإشكالية التي تكمن في تشابه الأسماء للمتعاملين المدينين، نتيجة لعدم توافر مفصل البطاقة الشخصية لديهم فيما يخص براءة الذمة التي يتم طلبها من المتعامل، وما يرافق ذلك من إشكالية في تشابه الأسماء وسواها، التي لا تزال مشكلة معقدة للمراجعين في أمور تخص عمليات تسجيل ونقل وتجديد المركبات وسوى ذلك من معاملات، وإن الموضوع لن يتم حسمه وفق هذا الواقع إلا مركزياً بإنشاء قاعدة بيانات حاسوبية جديدة لجميع المواطنين المرتبطة ذممهم المالية بدائرة أملاك الدولة.

موضحاً: حاجة المديرية إلى عدد كاف من العاملين ومن الفئات كافة ولمختلف الاختصاصات العلمية والفنية والخدمية وبرقم يعادل ضعف الرقم الموجود لدى المديرية اليوم، الذي لا يتجاوز الـ٣١ عاملاً.

هل يتم تحويل موقع مخبز الرمل الآلي في طرطوس إلى مجمع مدارس؟

| طرطوس- محمد حسين

الاكتظاظ المدرسي أصبح ظاهرة في أغلب مدارس طرطوس ريفا ومدينة وخريطة الأبنية شبه متوقفة لسبب أو لآخر ولكن تبقى مشكلة تأمين الأراضي المخصصة لهذه الغاية هي الأهم، ما دفع مدينة طرطوس لإثارة موضوع تعديل الصفة التنظيمية لموقع الفرن الآلي في حي الغمقة الغربية إلى موقع لإشادة مدارس الأمر الذي أثار الكثير من ردود الأفعال لكون هذه الأرض موقعاً لفرن آلي يخدم الأهالي في هذه الأحياء وبقية المدينة.

القاضي محمد زين رئيس مجلس المدينة أوضح لنا أنه بناء على دراسات مديرية الشؤون الفنية تبلغ مساحة حي الغمقة الغربية نحو ١٨ هكتاراً على حين يبلغ عدد المدارس في المنطقة ٦ مدارس فقط وهي تقوم بتخديم أحياء الرمل والغمقة الشرقية والغدير وضاحية الأسد وتبلغ مساحة هذه الأحياء نحو ١٤٧ هكتاراً يسكنها أكثر من ٥٠ ألف نسمة ونسبة الطلاب من الفئة العمرية ٥ – ١٩ سنة نحو ١٠٠٠٠ تلميذ وهذا العدد يحتاج إلى ٩٦ دونماً كمساحة مخصصة للمدارس على حين إن المساحة الفعلية للمدارس الموجودة تبلغ ٤٠ دونما وبالتالي فإن هذه الأحياء تعاني نقصاً شديداً في المساحات المخصصة للمدارس التي تبلغ ٥٧ دونماً وهذا ما دفع المدينة للتفكير في إيجاد مواقع لإشادة مدارس واختارت هذا الموقع لأن صفته التنظيمية السابقة هي مدارس قبل أن يتحول لمشيدات عامة بالإضافة إلى أن تأمين المدارس والمسطحات الخضراء هو من الأولويات التخطيطية التي لا يمكن التنازل عنها مؤكداً أن وجود المخبز في هذه المنطقة لا يعتبر ضرورة تخطيطية أو تنظيمية أو اقتصادية أو اجتماعية ونقله من موقعه لن يؤثر بأي شكل من الأشكال على توزيع الخبز.

وأشار القاضي محمد زين إلى أن المدينة اقترحت إعادة الصفة التنظيمية لموقع العقار إلى صفة مدارس مع استعداد المدينة لتأمين موقع بديل وبمساحة مناسبة وبما لا يؤثر على تسويق الخبز كونه تم لحظ بناء لبيع الخبز بنفس الموقع بمساحة نحو ٣٠٠ متر مربع.

وحول ما آلت إليه الأمور بين القاضي محمد زين أنه تمت مراسلة محافظة طرطوس وتم عرض الموضوع على لجنة الخدمات في مجلس الوزراء حيث انتهى الأمر إلى تأييد طلب المدينة من حيث حاجة الحي إلى مدرسة للتعليم الأساسي على أن تقوم المدينة بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتأمين الموقع البديل للمخبز الآلي وهو ما عمل عليه المجلس.

مياه الصرف الصحي تغزو قبو المقسم.. ورئيسه: نعمل على معالجة المشكلة

مشروع لتوسيع شبكة الهاتف في منطقة التضامن

| محمد راكان مصطفى

كشفت الرائحة الكريهة المنتشرة في صالة مقسم التضامن التي كانت واضحة أثناء تواجدنا لتسديد فاتورة الهاتف اللثام عن وجود مشكلة كبيرة وبعد جملة من الاتصالات مع وزارة الاتصالات والتقانة ومدير اتصالات دمشق للحصول على توجيه يسمح لرئيس مقسم التضامن يوسف إسماعيل بالكشف عن تفاصيل الموضوع ليتبين أن مياه الصرف الصحي لم تعد تكتفي بالوصول إلى غرف الهاتف في أحياء التضامن بل شقت طريقها لتصل إلى القبو في المقسم.

وأكد إسماعيل لـ«الوطن» تواصله مع كل من بلدية يلدا والميدان وتم الاستعانة بمضخة لإفراغ للمياه الآسنة التي وصلت إلى المقسم، منوهاً بمتابعة الموضوع مع الجهات ذات الصلة بالتعاون مع الإدارة في دمشق لحل سبب المشكل الأساسي، إذ تبين أنه عائد لوجود انسداد ثلاث حفر صحية بالقرب من المقسم، والتي تبين وبعد مراجعة البلديات أن حفرة ونصف تتبع لبلدية الميدان في محافظة دمشق ومثلها يتبع إدارياً لبلدية يلدا في محافظة ريف دمشق.

بدوره أوضح رئيس المنطقة الرابعة في وزارة الموارد المائية مسلم عساف لـ«الوطن» أن تفاقم المشكلة يعود لوجود عوارض معدنية تغلق فوهات الحفر الصحية المجاورة للمقسم، ما يحول دون قيام الورشات بعملها، مؤكداً استعداده لإرسال الورشات الفنية ومعالجة المشكلة بغض النظر إن كانت الحفر تتبع لمحافظة دمشق أو ريفها.

من جانبه رئيس بلدية يلدا محمد حامد أكد لـ«الوطن» البدء بإزالة العوارض المعدنية، وتسهيل عمل الورشات لحل المشكلة، مضيفاً: ستتم إزالة العوارض ومعالجة المشاكل سواء أكانت الحفر تتبع للمدينة أم الريف.

وفي سياق متصل وعن وجود شكوى من مواطنين لا يتم تخديمهم باشتراكات في منطقة التضامن لعدم وجود إمكانيات فنية، أكد رئيس مقسم التضامن البدء بتنفيذ خطة توسيع شبكة الهاتف في المناطق التي يخدمها المركز، بهدف تخديم جميع الطلبات المقدمة عبر تمديد شبكات رئيسة وفرعية بحيث يتم تنفيذ طلب أي مواطن خلال ٤٨ ساعة.

وأشار إسماعيل إلى العديد من الصعوبات التي تواجه عمل المقسم كالسكن العشوائي والسوء في البنى التحتية، لافتاً إلى أن المركز يخدم مركز التضامن والمراكز التابعة له وهي اليرموك والتضامن وحوش بلاس، وهي مناطق جغرافية واسعة تضم الزاهرة الجديدة وحي الزهور ومنطقة بنايات الإسكان والادخار والتضامن ودف الشوك والشربجي إضافة إلى منطقة حوش بلاس.

وعرض إسماعيل لما نفذه المركز في عام ٢٠١٨، مشيراً إلى تركيب ٣٢١٤ هاتفاً ثابتاً لمشتركين جدد عن المراكز الثلاثة، إضافة إلى تركيب ٣٦٣٠ بوابة ADSL أيضاً عن المراكز الثلاثة، مشيراً إلى أن نسبة تنفيذ خطة الهاتف الثابت وصلت إلى أكثر من ١٥٠ بالمئة، فيما بلغت نسبة تنفيذ خطة البوابات ١٦٠ بالمئة.

وكشف إسماعيل عن الخطة الموضوعة لعام ٢٠١٩ والتي تشمل تركيب ٢٣٠٠ هاتف ثابت و٢٢٥٠ بوابة، لافتاً إلى أعمال الصيانة التي تقوم بها الورشات التابعة للمركز والتي تعمل على معالجة الشكاوى خلال ٢٤ ساعة من ورودها على شاشة الحاسب، بزمن إصلاح يبلغ وسطياً ٥٢ ساعة ضمن المعايير الموضوعة، لافتاً إلى أن عدد الشكاوى يصل إلى ١٢٠٠ شكوى شهرياً للمراكز الثلاثة بمعدل ٤٠ شكوى يومياً، مبيناً أنه في حالات عدة يطول زمن إصلاح الشكوى بسبب الصرف الصحي أو أن خط المشترك يمتد إلى مسافة هوائية طويلة، فتتم المعالجة مع الجهات الأخرى، لافتاً إلى العمل على تنفيذ شبكات فرعية جديدة للتمكن من تقريب مسافات الخطوط الهوائية والحد من أعطالها، مشيراً إلى أن نسبة الأضرار في الكوابل التي خرجت عن الخدمة في رقعة مركز اليرموك بلغت ١٠٠ بالمئة.

بدء العمل في المجمع القضائي في مدينة الميادين في ريف دير الزور الشرقي

| حمزة المحمد

أعلن النائب العام في محافظة دير الزور القاضي ماجد العلي بداية العمل في المجمع القضائي بمدينة الميادين في ريف دير الزور الشرقي، بعد توقف دام أكثر من ست سنوات بفعل المجموعات الإرهابية.

وأوضح العلي لـ«الوطن» أن تفعيل المجمع القضائي مؤشر على تسريع عودة مؤسسات الدولة إلى المدن والبلدات التي طالها الإرهاب في الريف الشرقي للمحافظة وهذا الأمر حتم عملية سرعة إنجازه ووضعه في الخدمة، بما ينعكس إيجاباً لخدمة المواطنين في جميع القرى والبلدات التابعة لناحية الميادين التي تمتد من مدينة موحسن غربا إلى مدينة البوكمال شرقا، وفتح الباب أكثر أمام عودة الأهالي المهجرين إلى مدنهم وبلداتهم، مبينا أن هذه الخطوة تأتي كمرحلة أولى لتفعيل مفاصل العمل للقضائي في جميع النواحي والمناطق التي تم تحريرها من جميع أشكال الإرهاب، وتمهد لافتتاح محكمتي الصلح في مدينتي التبني والعشارة.

وأشار العلي إلى أن افتتاح المجمع سبقته أعمال التأهيل والترميم التي نفذتها الشركة العامة للبناء والتعمير، وأشرفت عليها مديرية الخدمات الفنية بالمحافظة منذ نحو شهرين، ليبدأ العمل بجميع الكوادر القضائية الموزعة على أقسام النيابة العامة وقضاة الصلح والجزاء والبداية المدنية إضافة إلى عدد من موظفي القانون وذلك بهدف تخفيف أعباء الانتقال إلى مدينة دير الزور للتقاضي وإنجاز المعاملات القضائية، ولاسيما الأعمال الشرعية والوكالات المدنية والجزائية.

من جانبه أكد رئيس النيابة العامة في المجمع القضائي بالميادين القاضي راغب النجرس، أن تدشين المجمع القضائي وافتتاحه جاء في إطار الاهتمام بقضايا المواطنين وبغية التخفيف من الأعباء المترتبة عليهم، وتقديم الكثير من التسهيلات واختصار الجهد والوقت والنفقات على المواطنين الراغبين في تصديق وإنجاز جميع الوثائق والوكالات الشرعية بشكل أسرع، وفرض سلطة القانون للحفاظ على حقوق الناس وحمايتهم. ما يعطي صورة حقيقية عن عودة الحياة الطبيعية إلى المدينة.

مضيفا إن المجمع عاد للخدمة ويضم نيابة عامة وقضاة تحقيق ومحاكم للصلح المدني وصلح الجزاء وبداية مدنية وبداية جزاء ومحكمة شرعية ومدير تنفيذ وكاتباً بالعدل.

مياه الفرات تعود إلى قرى الرقة

الموسى: سبب نقص المياه سوء حالة الشبكات والخطوط

| محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في الرقة محمود الموسى عن عودة تشغيل مشاريع المياه في الريف المحرر حيث تم تشغيل محطة الدبسي الخامية ومحطة الدبسي النقية ومحطة وقفة ومشروع السبخة ومحطة معدان وتم التشغيل المحطة بوساطة مجموعات التوليد الجديدة ومشروع البوحمد ومحطة زور شمر ومحطة شنان.

وأكد الموسى أن التجمعات السكانية كافة الموجودة في ريف الدبسي الجنوبي التي لا تصلها مياه الشرب تم تخديمهم بمناهل وذلك لعدم تشغيل محطة رفع الكدرو التي بحاجة إلى تأهيل كامل من مجموعات ضخ ولوزام التشغيل ومجموعة توليد كهربائية، أما باقي التجمعات من شعيب الذكر حتى دبسي فرج فتلك المناطق تصلها المياه.

وأشار إلى وجود العديد من المشاكل في شنان في الريف الشرقي، منها وجود محطة ضخ المياه في مناطق سيطرة المجموعات الانفصالية «قسد» وبالتالي لا يمكننا التحكم بكمية المياه التي تصل إلى المنطقة، وأن الحل المطروح هو تشغيل المشروع على قناة الري، حيث إن هذا المشروع بحاجة إلى مجموعة ضخ ومجموعة توليد ولوازم التشغيل، علماً أنه تمت المباشرة بهذا المشروع من قبل المنظمات الدولية.

وبين أنه في مناطق الرتبة– السبخة– الجبلي– الشريدة الغربية– الشريدة الشرقية: جميع هذه المناطق تصلها المياه لمدة /٨/ ساعات لكل منطقة مرة كل /٣/ أيام.

وأوضح أنه في زور شمر– غانم العلي– القسم الشرقي من الجبلي تصلها المياه مرة كل /٣/ أيام علماً أن المشروع يعمل بشكل يومي، ويتم توزيع المياه بأدوار لكل منطقة، ويوجد نقص في المياه في بعض النقاط من هذه التجمعات محطة المغلة التي تعمل بطاقة إنتاجية /٥٠٠/ م٣/سا ولمدة /١٠/ ساعات يومياً ومقسمة إلى منطقتين يتم توزيع المياه فيهما بأدوار بحيث يتم توجيه المياه إلى كل منطقة مرة كل ثلاثة أيام. وتوجد تجمعات لا تصلها المياه وهذه المشكلة قديمة قبل الأزمة حيث توجد المشاكل في خطوط الضخ الرئيسية وهي بحاجة إلى عمليات استبدال، علماً أنه تم استبدال جزء منها ولم يتم الانتهاء من العمل (البوحمد– ٧ نيسان– النميصة– الجابر– معدان /الجزء الغربي/).

ولفت الموسى إلى أن محطة معدان تغذي كلاً من معدان وسويدا والتجمعات الصغيرة القريبة من المحطة بمعدل /١٠/ ساعات يومياً ولمدة يومين من كل ثلاثة أيام، والمناطق التي تعاني نقص المياه هي الشطي وحي الرومان في الجزء الغربي من معدان وهذه المشكلة قديمة وحلها يتم من خلال تشغيل محرك مسرع على الخزان الأرضي في مقر الوحدة علماً أن هذا المشروع قد تم تبنيه من الصليب الأحمر.

وأشار الموسى إلى وجود مشروع معدان الذي يحوي على /٤/ مجموعات ضخ عامودية /٣/ منها جاهزة وعاملة ومجموعة واحدة بحاجة إلى إصلاح وتم نقلها إلى حلب بهدف الصيانة والإصلاح، ومشروع البوحمد يحوي ثلاث مجموعات ضخ وبحالة فنية جيدة، أما مشروع زور شمر فهو يحوي مجموعتي ضخ وبحالة فنية جيدة، ومشروع السبخة يحوي خمس مجموعات ضخ /٣/ عاملة و/٢/ احتياط وبحالة فنية جيدة، ومشروع وقفة يحوي مجموعة ضخ واحدة عاملة، ومشروع الدبسي الخامي يحتوي على /٣/ مجموعات ضخ، اثنتان منها عاملة وواحدة احتياط، ومشروع الدبسي النقي يحوي مجموعتي ضخ، واحدة عاملة وواحدة احتياط.

إن كل المشاكل الناتجة عن نقص المياه أسبابها تكمن في الخطوط والشبكات وليس في المشاريع.

وعن مشاريع المؤسسة الحالية قال: تم الانتهاء من استكمال أعمال النشر والارتشاحي في غانم العلي، وتم التعاقد على تزويد مجموعة ضخ عامودية لبئر غانم العلي الذي في حال تشغيله سيخفف العبء عن مشروع زور شمر، ومن ثم هو الحل الجذري لمشاكل نقص المياه في زور شمر وغانم العلي، وإن هذا المشروع حسب العقد المبرم مع المتعهد سيكون جاهزاً بالخدمة قبل نهاية هذا العام كحد أقصى، علماً أنه توجد متابعة يومية لهذا المشروع لوضعه بالخدمة خلال أقصر مدة زمنية، وتم التعاقد على صيانة شبكات المياه في نقاط محددة في كل من الريفين الغربي والشرقي لتحسين واقع المياه في الشبكات، وتمت المباشرة من المتعهد الذي يقوم حالياً بتأمين مستلزمات العمل، وتم الإعلان عن أربعة إعلانات لكل من شعيب الذكر (المطلة) وخط مياه الجابر والنميصة وخط الخميسية وتجمع الفناخ.

وتم التعاقد مع مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية متاع ٩ لاستبدال خط ضخ السبخة بقيمة ٣٤١٥٢٥٠٠٠ ل. س بطول ٣ كم وقطر ٤٥٠ مم بولي اتيلين ضغط ١٦ بار من المحطة إلى الطريق العام والمشروع قيد الإنجاز حالياً.

وعن المشاريع التي تمولها المنظمات الدولية في الريف المحرر قال المدير العام: هناك مشاريع منها إعادة تأهيل محطتي وقفة وزور شمر بشكل كامل من الصليب الأحمر النرويجي وذلك لتأمين مجموعات ضخ عدد ٢ ومجموعة توليد كهربائية وجميع التوصيلات اللازمة، وتم الانتهاء من هذا المشروع.

ومحطة السبخة: حيث يقوم الصليب الأحمر بالعمل على إضافة مجموعتي ضخ في محطة السبخة وكذلك تشغيل مضخة على قناة الري داعمة لمحطة السبخة، وقد تم تقديم مجموعة توليد كهربائية سابقاً ٣٥٠ ك ف أو العمل حالياً مباشر به وسيتم الانتهاء منه خلال مدة أقصاها شهر.

ومحطة شنان: تم اعتماد تشغيل مشروع من قناة شنان من قبل منظمة العمل ضد الجوع، وسيتم الانتهاء من هذا المشروع قبل نهاية العام الحالي.

كما تم تقديم مجموعة توليد كهربائية ٦٥٠ ك ف أمن منظمة الصليب الأحمر النرويجي لمشروع معدان، وتقديم مجموعة توليد كهربائية ٦٥٠ ك ف أ ومجموعة توليد كهربائية ٨٠٠ ك ف أ من قبل منظمة اليونيسيف لمشاريع وحدة مياه الدبسي، أما باقي المشاريع وهي النسبة الأكبر فتحول من وزارة الموارد المائية وهناك متابعة يومية لأعمال التنفيذ فيها.

كلام رسمي جداً

ما تزال اللجان تتلقى طلبات التعويض عن الأضرار

إشارة إلى كتاب السيد المحافظ رقم /٤٦/ ص/ ف بخصوص ما نشر في صحيفة «الوطن» العدد /٣٠٦٤/ تاريخ ١٩/١/٢٠١٩/ بعنوان «نورما تؤلم حمضيات الساحل» نبلغكم ما يلي:

قامت لجان المناطق الخاصة بتقدير حجم الضرر وتحديد المتضررين من الكوارث الطبيعية والجفاف على الإنتاج الزراعي، وتم تكليف مهندسي وفنيي الوحدات الإرشادية لإجراء الإحصائيات الأولية التقديرية وحصر الأضرار في قرى سهل يحمور وسهل عكار على جميع المحاصيل وما تزال اللجان تتلقى طلبات التعويض والقيام بالكشف الحسي على مستوى كل مزارع متضرر على حدة ضمن المهلة القانونية الممنوحة لهم لإتمام العمل ليصار إلى تعويضهم حسب القوانين والأسس القانونية الناظمة لعمل صندوق الجفاف والكوارث الطبيعية في وزارة الزراعة ومنها أن تكون طبيعة الأضرار لا يمكن تفاديها أو منع حدوثها وأن تكون المساحة المتضررة أكثر من ٥ بالمئة من مساحة المحصول في الوحدة الإدارية وأن يزيد حجم الضرر لدى الحائز على ٥٠ بالمئة من الإنتاج المتوقع وأن يكون حائزاً تنظيماً زراعياً أو ترخيصاً زراعياً بتاريخ سابق لتاريخ حدوث الضرر، ضمن هذه الأسس يتم منح التعويض من صندوق الجفاف والكوارث الطبيعية على جميع المحاصيل الزراعية لمن حقق الشروط القانونية المطلوبة بالتعويض.

محافظ طرطوس
صفوان أبو سعدى